

حبّ الله ردّ على اتهامات يوسف: نلتزم سياسة الحكومة ووزير الاتصالات للقطاع

بصيفته النهائية في مجلس ادارة الهيئة - القرار رقم 5 تاريخ 2009/03/18، ولينشر في الجريدة الرسمية حسب الأصول العدد 17 تاريخ 2009/04/16. وذكر بأن "النظام أصبح نافذاً في حينه وعملنا مؤسساتياً كي تزول غيمة. انعدام الثقة بين الوزارة والهيئة. وهذا ما حصل. وكنا ننتظر التعميم للانتقال السلس للصلاحيّة".

وتوجه حب الله بالحديث الى "النائب الممدد لنفسه دون استشارة الشعب": قائلاً: "الجميع يعلم أن التمديد والتجديد لأعضاء إدارة الهيئة لا يتم إلا في مجلس الوزراء، ولا يسمح القانون 431 بهما (...). أنا لم أمدد نفسي، ولا أملك شركات أمدد لها لتأكل خيرات البلد!".

وأذ رفض "تحميل مسؤولية وتبعات الأقوال المفبركة للهيئة المستقلة إدارياً ومالياً"، قال: "إن الهيئة هي واحدة من أهم مؤسسات قطاع الاتصالات الوطنية، ويجب أن يخلوا من التأثير السلبي على سمعتها داخلياً وخارجياً، وعلى عمل لبنان في المحافل الدولية".



حب الله في مؤتمره الصحفي أمس.
(سامي عياد)

حرصاً أشد الحرص على اختيار الكادر البشري للهيئة، وذلك من الاختصاصيين المشهود لهم ومن أصحاب الاختصاصات العليا بمعزل عن أي معيار خارج الحاجة والكفاية والشفافية".

أما عن نظام توفير معدات الاتصالات، فأوضح أنه تم تعديله "ليتضمن ملاحظات مجلس شوري الدولة التي وردت في مطلع 2009 - رأي مجلس شورى الدولة رقم 2008/37 - 2009، وليقر

رداً على اتهام عضو كتلة "المستقبل" النائب غازي يوسف وزارة الاتصالات والهيئة المنظمة للاتصالات باستخدام لبنان "معبراً لخرق الحظر الموجود على النظام السوري"، عقد رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات بالانابة عماد حب الله مؤتمراً صحافياً ردّ فيه على "الاتهامات التي تناولته شخصياً وتعدته لتناول الهيئة وشرعية وجدها وكادرها البشري".

وقدّم في كلمته لمحة تاريخية عن تأسيس الهيئة وصلحياتها والمراحل التي مرّت بها منذ انشائها "ولا سيما صلاحية الموافقة على المعدات التي حصلت عليها الهيئة أخيراً وأحدثت جدلاً كبيراً في الأوساط السياسية في البلاد".

وأكد حب الله أن الهيئة "تلتزم تطبيق الدستور والقانون والانظمة وسياسات الدولة وخصوصاً سياسة الحكومة والوزير لقطاع الاتصالات وقواعده العامة التي يضعها". وفي موضوع الكادر البشري، أوضح حب الله أن الجميع يعلم أن أعضاء ادارة الهيئة مجتمعين ومنفردين كنا ولا نزال